



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المجلس

الدورة السبعون بعد المائة

17-13 يونيو/حزيران 2022

تأثير الصراع بين أوكرانيا وروسيا على الأمن الغذائي العالمي والمسائل ذات الصلة الواقعة ضمن نطاق ولاية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)

الموجز

لقد تسببت الحرب التي اندلعت في 24 فبراير/شباط 2022 بأضرار جسيمة وخسائر في الأرواح في المدن الكبرى في أوكرانيا، وانتشرت إلى المناطق الريفية، وأدت إلى نزوح أعداد هائلة من السكان. ولقد اضطّر أكثر من 3.6 ملايين شخص إلى ترك منازلهم والهروب عبر الحدود بحثًا عن برّ الأمان. وأصبح الملايين غيرهم نازحين داخل بلدهم. ومن الواضح أن الحرب قد أدت إلى حالة هائلة وأكثر تدهورًا من انعدام الأمن الغذائي، وأحدثت اختلالات في سبل العيش أثناء الموسم الزراعي في أوكرانيا، الأمر الذي أثر أيضًا على الأمن الغذائي العالمي.

وحتى قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا، كانت الأسعار الدولية للسلع الغذائية الأساسية قد بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق. ويرجع ذلك بمعظمه إلى ظروف السوق وارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة وجميع الخدمات الزراعية الأخرى. وفي مارس/آذار 2022، سجل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية مستوى قياسيًا تاريخيًا جديدًا أعلى بنسبة 12.6 في المائة من مستواه في فبراير/شباط، وبنسبة 33.6 في المائة من مستواه في العام الماضي، وأعلى بنسبة 15.8 في المائة من الذروة التي وصل إليها في فبراير/شباط 2011.

ويعتبر الاتحاد الروسي وأوكرانيا جهتين فاعلتين بارزتين في التجارة العالمية بالمنتجات الغذائية والزراعية. ففي عام 2021، مثلت صادرات القمح من الاتحاد الروسي وأوكرانيا حوالي 30 في المائة من السوق العالمية. أما حصة روسيا من الأسواق العالمية لتصدير الذرة، فهي محدودة نسبيًا حيث كانت تبلغ 3 في المائة بين 2017/2016 و2021/2020. وكانت حصة أوكرانيا من صادرات الذرة خلال الفترة نفسها أكبر بكثير حيث بلغت 16 في المائة في المتوسط، الأمر الذي جعلها رابع أكبر مصدر للذرة في العالم. ومثلت صادرات زيت دوار الشمس من كلا البلدين 78 في المائة

من الإمدادات العالمية. ويعتبر الاتحاد الروسي أيضًا مصدرًا رئيسيًا للأسمدة. ففي عام 2021، كان المصدر الأول للأسمدة النيتروجينية، وثاني أكبر مورد للبوتاسيوم، وثالث أكبر مصدر للأسمدة الفوسفورية في العالم. ويعتمد حوالي 50 بلدًا على الاتحاد الروسي وأوكرانيا لتلبية ما لا يقل عن 30 في المائة من احتياجاتها من واردات القمح. ويحصل 26 بلدًا من هذه البلدان على أكثر من 50 في المائة من واردات القمح إليها من هذين البلدين. وفي هذا السياق، ستكون لهذه الحرب آثار متعددة على الأسواق العالمية والأمن الغذائي، ما يشكل خطرًا على الإمدادات الغذائية للعديد من البلدان، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد على الواردات والفئات السكانية الضعيفة. وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات مشتركة ومنسقة وإيجاد استجابات على صعيد السياسات وتقديم المساعدة المالية لمواجهة التحديات الحالية التي يواجهها البلدان والأشخاص الأشد عوزًا وللتخفيف من حدة الآثار المترتبة على الأمن الغذائي على المستوى العالمي.

الإجراء الذي يُقترح اتخاذه من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة علمًا بالمعلومات المقدمة وتوفير التوجيهات حسب ما هو مناسب.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Máximo Torero Cullen

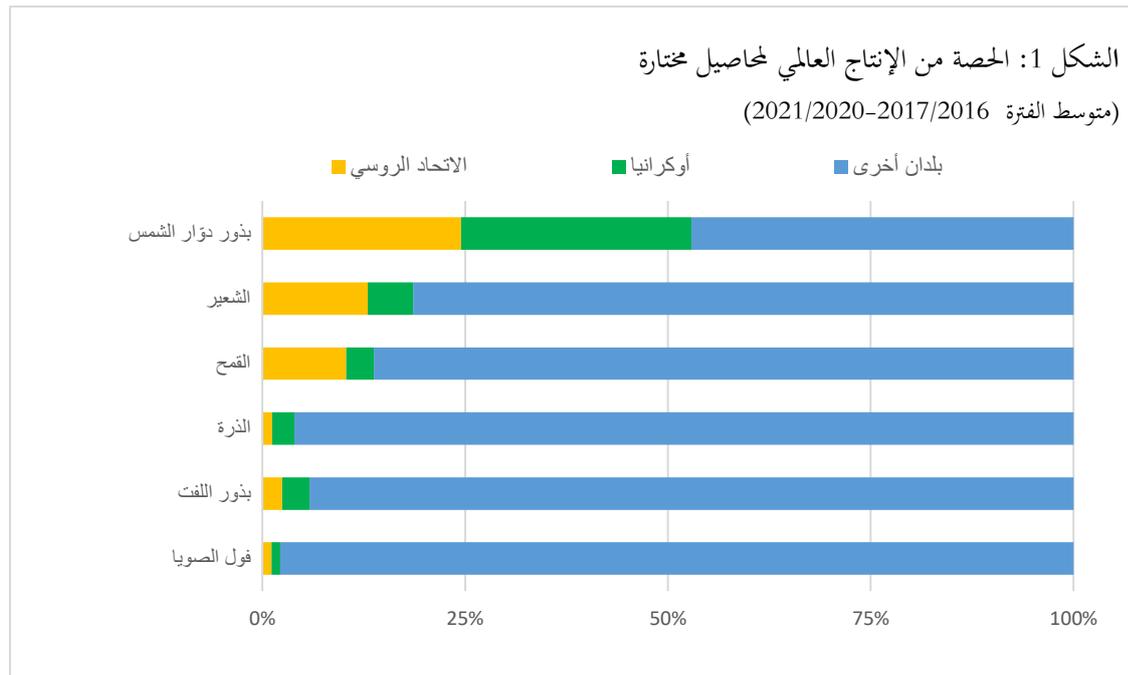
رئيس الخبراء الاقتصاديين

الهاتف: +39 06570 50869

البريد الإلكتروني: Maximo.Torero@fao.org

أولاً - معلومات أساسية

- 1- لقد تسببت الحرب في أوكرانيا بالفعل بأضرار جسيمة وخسائر في الأرواح في المراكز السكانية الرئيسية، وانتشرت إلى المناطق الريفية، وأدت إلى نزوح أعداد هائلة من السكان. ومن الواضح أنها قد أسفرت عن تدهور كبير في حالة الأمن الغذائي في البلاد، حيث أنها أحدثت اختلالات في سبل العيش أثناء موسم النمو الزراعي، وخلقت معوقات أمام الوصول المادي إلى المدخلات، وألحقت أضرارًا بالمنازل والأصول الإنتاجية والأراضي الزراعية والحرجية والطرق وغيرها من البنى التحتية المدنية وكذلك بالبيئة. ولقد أدت الحرب إلى إغلاق الموانئ، وتعليق عمليات سحق البذور الزيتية، وفرض قيود وحظر على إصدار التراخيص لتصدير بعض المحاصيل والمنتجات الغذائية. ولا تزال المدن الرئيسية محاصرة وتتعرض لقصف شديد، الأمر الذي يتسبب في عزلة الناس ومعاناتهم من نقص حاد في إمدادات الأغذية والمياه والطاقة.
- 2- ويُعتبر الاتحاد الروسي وأوكرانيا من بين أهم منتجي السلع الزراعية الأساسية في العالم (الشكل 1). كما أنّ البلدين مصدران صافيان للمنتجات الزراعية ويؤدي كلاهما دورًا رئيسيًا في توريد الأسواق العالمية بالأغذية الأساسية والأسمدة، إذ تتركز الإمدادات القابلة للتصدير في الكثير من الأحيان في حفنة من البلدان. ومن شأن هذا التركيز أن يزيد من قابلية تأثر هذه الأسواق بالصدمات والتقلبات.
- 3- واستحوذ البلدان مجتمعان على 19 و14 و4 في المائة في المتوسط على التوالي من الإنتاج العالمي للشعير والقمح والذرة بين فترتي 2017/2016 و2021/2020. أما بالنسبة إلى مجموعة البذور الزيتية، فقد كانت مساهمة البلدين في الإنتاج العالمي لزيت دوار الشمس مهمة بصورة خاصة كون أكثر بقليل من نصف هذا الإنتاج أتى في المتوسط من هذين البلدين خلال هذه الفترة.
- 4- وفي عام 2021، كان الاتحاد الروسي أو أوكرانيا (أو كلاهما معًا) من بين أكبر ثلاثة مصدّرين في العالم للقمح والذرة وبذور اللّفت وبذور وزيت دوار الشمس، فيما كان الاتحاد الروسي أيضًا المصدّر الأول في العالم للأسمدة النيتروجينية وثاني أكبر مورّد لأسمدة البوتاسيوم وثالث أكبر مصدّر للأسمدة الفوسفورية.
- 5- ونتيجة لذلك، أحدثت هذه الحرب صدمات في الأسواق العالمية في وقت كانت تعاني فيه أسواق الأغذية بالفعل من ارتفاع حاد في الأسعار ومن التحديات التي ما فتئ العالم يواجهها جرّاء جائحة كوفيد-19.



المصدر: قاعدة بيانات XCBS التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة

6- ويعول العديد من البلدان التي تعتمد اعتمادًا شديدًا على استيراد المواد الغذائية الأساسية والأسمدة، بما في ذلك عدد كبير من تلك التي تنتمي إلى فئتي البلدان الأقل نموًا وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، على الإمدادات الغذائية من أوكرانيا وروسيا لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية. وكان العديد من هذه البلدان يعاني بالفعل من الآثار السلبية لارتفاع الأسعار الدولية للأغذية والأسمدة قبل اندلاع الحرب، ومن آثار جائحة كوفيد-19.

ثانيًا - تحديات الأمن الغذائي في أوكرانيا

7- لقد تسببت الحرب في أوكرانيا بالفعل بأضرار جسيمة وخسائر في الأرواح في المراكز السكانية الرئيسية، وانتشرت إلى المناطق الريفية، وأدت إلى نزوح أعداد هائلة من السكان. ويعاني السكان في مناطق القتال من نقص حاد في إمدادات الأغذية والمياه والطاقة. وفي ظل استمرار انعدام الأمن وتعرض سلاسل الإمدادات المحلية والوطنية على السواء للاختلالات، يرجح أن يعاني الناس أكثر فأكثر من الجوع وسوء التغذية.

8- وتشمل المجالات الرئيسية المثيرة للقلق حاليًا ما يلي:

- الاختلالات في موسمي الحصاد خلال فصل الشتاء والزرع خلال فصل الربيع؛
- وتوافر اليد العاملة الزراعية بفعل موجة النزوح؛
- والحصول على المدخلات الزراعية، لا سيما الوقود والبذور والأسمدة ومبيدات الآفات، وتوافرها؛
- والاختلالات في الخدمات اللوجستية وجميع عناصر سلاسل الإمدادات الغذائية؛
- وهجر الأراضي الزراعية وتراجع القدرة على الوصول إليها؛
- والأضرار اللاحقة بالمحاصيل بسبب العمليات العسكرية، لا سيما خلال مراحل نمو النباتات في فصل الربيع؛
- وتدمير أصول النظام الزراعي والغذائي والبنية التحتية.

9- وكانت المنظمة قد أقامت بالفعل نظام رصد داخل أوكرانيا وبدأت بإجراء عمليات تقييم للاحتياجات، بالتعاون مع وزارة الزراعة، والسلطات المحلية وشركاء آخرين، للحصول على بيانات آنية حاسمة عن الأسواق وأسعار المدخلات وتوافرها، وعن آثار الحرب على الزراعة والأمن الغذائي في أوكرانيا. وتبين النتائج الأولية اتجاهًا متفاقمًا في انعدام الأمن الغذائي:

- حوالي 27 في المائة من المقاطعات المحيية والتي تجري فيها عمليات عسكرية ناشطة، والمقاطعات التي تشهد أعلى عدد من النازحين داخليًا تواجه مشاكل مرتبطة بانعدام الأمن الغذائي المباشر.
- وفي المقاطعات التي تستضيف أعدادًا كبيرة من النازحين داخليًا، يفتقر 20 في المائة من الأسر المعيشية الضعيفة إلى الأموال النقدية لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، ويلجأ في المتوسط 80 في المائة منهم إلى آليات تأقلم مختلفة. كما يُفاد عن نفاذ مخزونات المزارع الصغيرة من الحيوانات في نصف المقاطعات، ونفاذ المحترات الكبيرة في 25 في المائة من المقاطعات المحيية.
- وكان الحصاد جيدًا في أوكرانيا في عام 2021، ونتيجةً لذلك من المرجح أن تتمتع بعض الأسر المعيشية الريفية بمستويات فوق المتوسط من مخزونات الأغذية و/أو الموارد المالية، الأمر الذي يمكن يوقر عازلاً في ظلّ اختلال سبل العيش والدخل بسبب الصراع القائم. إنما في حال اتساع الصراع واستمراره، سوف يزداد الضغط على الأمن الغذائي إلى حين تصبح الأغذية من الحصاد التالي متوفرةً في فصل الصيف، شرط أن تتم عملية الزرع. وبالنسبة إلى الأسر المعيشية الريفية التي تفتقر إلى المخزونات أو موارد أخرى، أو التي لديها قطع أرض صغيرة أو ليس فيها مصدر دخل أساسي، بما في ذلك العديد من ذوي الإعاقات، والأرامل والمستنّين، فسوف تكون حالة أمنها الغذائي هشة للغاية.

الاستجابة الإنسانية الجارية لمنظمة الأغذية والزراعة في أوكرانيا

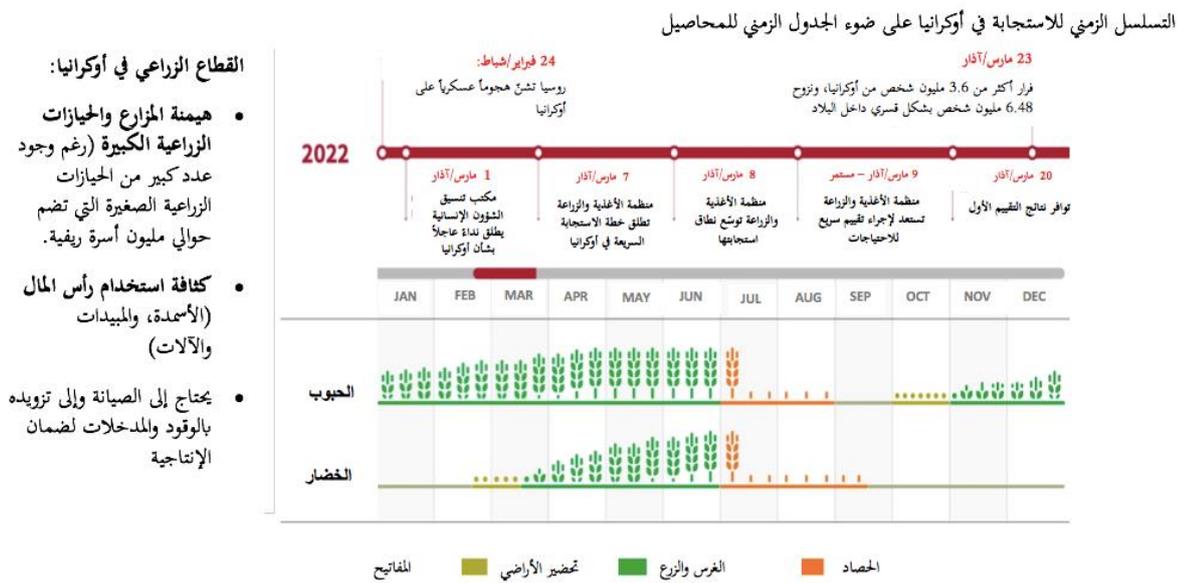
- 10- تتمتع منظمة الأغذية والزراعة بالفعل بحضور كبير في أوكرانيا (81 موظفًا) حيث يتركز عملها بشكل أساسي على المسائل الإنمائية، مع وجود موظفين أيضًا في شرق البلاد لدعم تنسيق عملية التعافي.
- 11- ولقد تحوّل تركيز برنامج المنظمة منذ اندلاع الحرب إلى برجة العمل الإنساني، وفي ظلّ وجود الموظفين الآن في مناطق أكثر أمانًا نسبيًا، تم حشد 12 موظفًا إضافيًا متخصصًا في الشؤون الإنسانية لدعم توسيع نطاق هذا العمل.
- 12- ويركّز برنامج استجابة المنظمة في أوكرانيا على أربعة أنشطة رئيسية (الشكل 2) هي: (1) تقديم الدعم الفوري للأشخاص الأضعف من أجل زرع الخضروات في فصل الربيع (جنبًا إلى جنب مع المساعدة النقدية المتعددة الأغراض)؛ (2) وتنسيق المجموعات؛ (3) والتخطيط لتقديم دعم أوسع نطاقًا للمزارعين على النطاقين الصغير والمتوسط من أجل تأمين إنتاج الحبوب والإنتاج الحيواني ودعم سلاسل الإمدادات؛ (4) ورفع تقارير منتظمة عن حالة الأمن الغذائي والزراعة في أوكرانيا.
- 13- وقامت منظمة الأغذية والزراعة في إطار النداء العاجل الذي وجهته الأمم المتحدة في 1 مارس/آذار 2022، بوضع خطة للاستجابة السريعة تتطلب مبلغًا قدره 50 مليون دولار أمريكي لمساعدة حوالي 100 000 مزرعة أسرية معرضة للخطر (أو 240 000 شخص) خلال فصل الربيع القادم.

14- وفي 19 أبريل/نيسان 2022، وفي إطار المراجعة الإجمالية للنداء العاجل الذي وجهته الأمم المتحدة، قامت المنظمة بتحديث خطتها للاستجابة السريعة في أوكرانيا، التي كانت تتطلب 115.4 مليون دولار أمريكي لمساعدة 979 320 شخصاً متضرراً من السكان الريفيين. إنمّا تمّ تلقي حوالي 9 في المائة من الأموال الضرورية (10.7 ملايين دولار أمريكي) حتى تاريخه، بما يسمح بمساعدة 71 000 شخصاً.

15- وتركز المنظمة في هذه المراجعة على ثلاث نتائج: (1) الحفاظ على نظم الإنتاج الهامة من خلال توفير المدخلات والأموال النقدية لدعم إنتاج الخضار، والبطاطا والحبوب (القمح والذور الزيتية) والثروة الحيوانية - بما في ذلك توفير الأموال النقدية للأسر المعيشية الضعيفة من أصحاب الحيازات الصغيرة؛ (2) ودعم سلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية، وسلاسل القيمة والأسواق من خلال التعاون مع وزارة السياسة الزراعية والأغذية، والعمل مع مؤسسات الأعمال الزراعية والمزارع الخاصة والجمعيات؛ (3) وضمان إجراء تحليل دقيق لتطور حالة الأمن الغذائي والاحتياجات من خلال تنسيق المجموعة المعنية بالأمن الغذائي وسبل العيش، وإجراء عمليات تقييم منتظمة للأمن الغذائي، والأسواق وسلسلة القيمة.

16- وتستند تدخلات منظمة الأغذية والزراعة إلى تجربتها الأخيرة في مجال التحويلات النقدية في أوكرانيا وإلى أفضل الممارسات المستمدة من سياقات أخرى، ولا سيما تلك التي تطبق فيها المنظمة بالفعل تدخلات قائمة على النقد الإضافي. ولقد بدأ التخطيط لأنشطة استجابة المنظمة خارج نطاق النداء العاجل والنظر في احتياجات التعافي المحتملة في النظام الزراعي والغذائي، وذلك بالاستناد إلى النقاشات مع وزارة السياسات الزراعية والأغذية.

الشكل 2: التسلسل الزمني للاستجابة في أوكرانيا على ضوء الجدول الزمني للمحاصيل



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2015. الجدول الزمني للمحاصيل في مقاطعتي دونيتسك ولوهنسكا في أوكرانيا. [shorturl.at/ijmE7](https://www.fao.org/3/cb9171en/cb9171en.pdf). (الصفحة 8 في <https://www.fao.org/3/cb9171en/cb9171en.pdf>) النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر. 2022. الموجز القطري عن أوكرانيا. <https://www.fao.org/giews/countrybrief/country.jsp?code=UKR&lang=en>.

17- وعلى المستوى العالمي، تؤدي المنظمة دورًا فاعلاً في اجتماعات التنسيق بين رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في ما يتعلّق بأوكرانيا، وذلك من خلال مشاركة المدير العام فيها. وتدعم ذلك مشاركة المنظمة الدائمة في مجموعة مدراء الطوارئ التابعين للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفي غيرها من المحافل ذات الصلة. وفي أوكرانيا، يتم

تنسيق جهود الأمم المتحدة وشركائها من خلال الفريق القطري للعمل الإنساني. وتشترك منظمة الأغذية والزراعة في قيادة المجموعة المعنية بالأمن الغذائي وسبل العيش، ولديها حاليًا موظفين أساسيين في البلاد لمؤازرة هذه الجهود، بما في ذلك كبير منسقي المجموعة ومدير للإعلام. وسوف تواصل المنظمة تنسيق المجموعة، وبخاصة من خلال عمليات تقييم مستمرة للأمن الغذائي، والأسواق وسلاسل القيمة. وكان للمجموعة 37 شريكًا في 24 فبراير/شباط، إنما ارتفع عددهم الآن إلى 88 شريكًا، مع أن المنظمة تبقى الوحيدة المعنية بالاستجابة إلى الاحتياجات الطارئة لسبل العيش. كذلك، تدعم المنظمة الشركاء في المجموعة لتنسيق الجهود المشتركة بين الوكالات في قطاع الأغذية والزراعة من أجل المساهمة في الدعم الذي تقدمه وزارة السياسات الزراعية والأغذية في أوكرانيا للمنتجين بحيث يلتزمون بالمثل الزمنية للزرع والحصاد طيلة عام 2022، والاستعداد لزيادة إنتاج الأغذية في عام 2023.

18- وسوف تواصل المنظمة رصد الوضع عن كثب، مع وزارة السياسات الزراعية والأغذية والشركاء في المجموعة المعنية بالأمن الغذائي وسبل العيش.

دعم المجتمعات المضيفة واللاجئين في مولدوفا

19- وافقت منظمة الأغذية والزراعة، بناءً على طلب حكومة مولدوفا، على مشروع طارئ في إطار برنامج التعاون التقني من أجل دعم الحكومة في الاستجابة لحالات النقص في الأسمدة، والوقود، والبذور، وللآثار الناجمة عن تدفق اللاجئين من أوكرانيا.

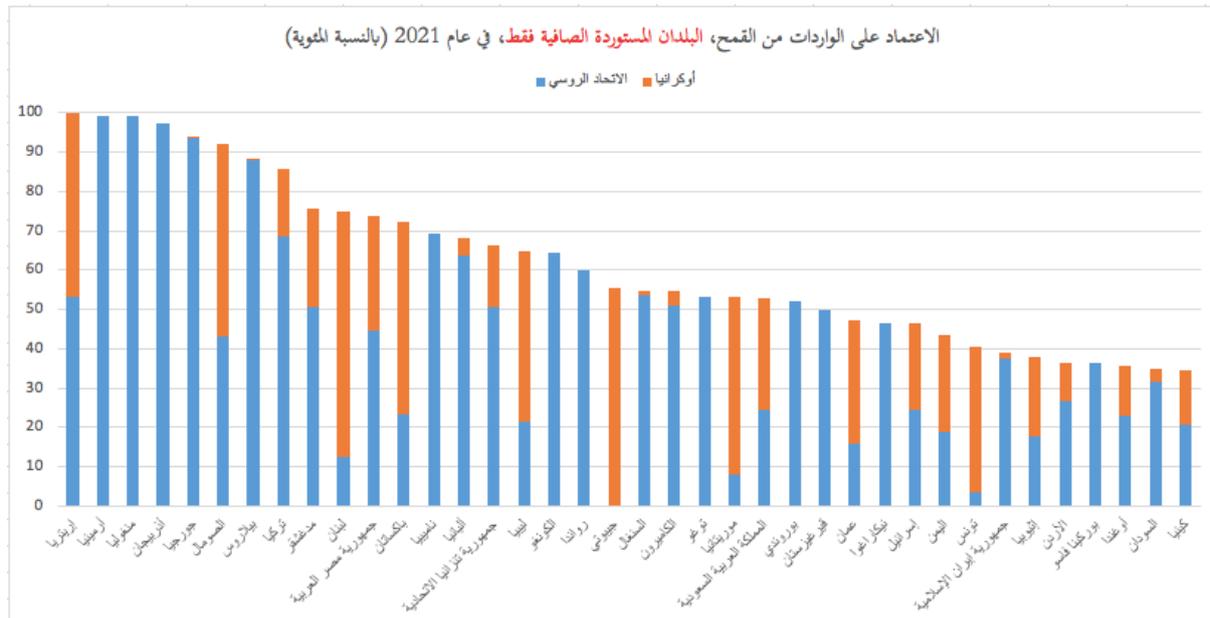
ثالثًا - الأسواق الزراعية العالمية والأمن الغذائي العالمي

20- يزداد وضوح الدور الحاسم الذي يؤديه الاتحاد الروسي وأوكرانيا في الزراعة العالمية عند النظر إليه من منظور التجارة الدولية. فكلا البلدين مصدران صافيان للمنتجات الزراعية، ويؤديان دورًا رئيسيًا في تزويد الأسواق العالمية بالأغذية الأساسية التي غالبًا ما تتركز إمداداتها القابلة للتصدير في حفنة من البلدان، ما يعرض هذه الأسواق لمزيد من الهشاشة في وجه الصدمات والتقلبات. ويبرز الاتحاد الروسي بوصفه المصدر العالمي الأول للقمح حيث أنه يقوم بشحن في عام ما مجموعه 32.9 ملايين طن من القمح ومزيج القمح والشيلم (بوزن المنتج)، أو ما يعادل 18 في المائة من الشحنات العالمية. وكانت أوكرانيا سادس أكبر مصدر للقمح في عام 2021 حيث بلغت صادراتها من القمح ومزيج القمح والشيلم 20 مليون طن، ما يمثل 10 في المائة من السوق العالمية.

21- وإن المكانة البارزة التي يحتلها البلدان في التجارة العالمية جديرة بالملاحظة أيضًا في الأسواق العالمية للذرة والشعير وبذور اللفت، وبل أكثر من ذلك في قطاع زيت دوار الشمس حيث جعلتهما قاعدة إنتاجهما الضخم يستحوذان على حصة مشتركة من الأسواق العالمية للتصدير تقارب 80 في المائة خلال سنوات التسويق الثلاثة الماضية (2018/2019-2020/2021).

22- ويظهر أيضًا التركيز الكبير في الصادرات الذي يميز أسواق السلع الغذائية الأساسية في قطاع الأسمدة الذي يعتبر فيه الاتحاد الروسي موردًا رئيسيًا. ففي عام 2021، كان الاتحاد الروسي المصدر الأول للأسمدة النيتروجينية، وثاني أكبر مورد لسامد البوتاسيوم، وثالث أكبر مصدر للأسمدة الفوسفورية.

الشكل 3: بعض البلدان تعتمد اعتمادًا شديدًا على الواردات من القمح من أوكرانيا والاتحاد الروسي



المصدر: حسابات منظمة الأغذية والزراعة، بالاستناد إلى بيانات TDM

23- ويُعتبر الاتحاد الروسي وأوكرانيا موردين رئيسيين للعديد من البلدان التي تعتمد اعتمادًا شديدًا على استيراد الأغذية الأساسية والأسمدة. ويقع العديد من هذه البلدان في فئة البلدان الأقل نموًا، فيما تصنّف بلدان عديدة أخرى في فئة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وكما هو مبين في الشكل 3 مثلاً، كان مصدر مجمل واردات القمح في إريتريا في عام 2021 من كلٍّ من الاتحاد الروسي (53 في المائة) وأوكرانيا (47 في المائة). ويبيّن الشكل أيضاً أن واردات القمح في العديد من البلدان الواقعة في شمال أفريقيا وآسيا الغربية والوسطى تتركز بشكل كبير على الإمدادات من الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وبصورة عامة، يعتمد أكثر من 30 بلداً مستورداً صافياً للقمح على كلا البلدين لتلبية ما يزيد عن 30 في المائة من احتياجاتهما إلى استيراد القمح.

24- ونتيجة لذلك، ستحتاج البلدان التي تعتمد اعتمادًا شديدًا على الاتحاد الروسي وأوكرانيا في ما يتعلق بإمدادات الأغذية الأساسية والأسمدة إلى وضع خطط للطوارئ، بما في ذلك من أجل التزوّد بالواردات من بلدان أخرى، على أمل أن تكون هذه الأخيرة قادرة على تأمين الإمدادات على وجه السرعة.

25- ونظرًا إلى الدور الكبير الذي تؤديه كل من أوكرانيا والاتحاد الروسي في تصدير الأغذية إلى العالم، قامت منظمة الأغذية والزراعة بتحديد سلسلة من المخاطر التي تم تصنيفها ضمن ثلاث فئات هي: (1) المخاطر المتصلة بأسواق المواد الغذائية والزراعية؛ (2) والمخاطر التي تواجه الاقتصاد الكلي؛ (3) والمخاطر الإنسانية. وكانت قد نظرت الوثيقة بالفعل في المخاطر الإنسانية، وسيتم تقييم المخاطر الرئيسية التي تواجه الأسواق الزراعية والاقتصاد الكلي في الأقسام التالية.

المخاطر المتصلة بالتجارة

- 26- تتعرض الاختلالات الناجمة عن الحرب في الصادرات الغذائية من الاتحاد الروسي وأوكرانيا أسواق الأغذية العالمية بدرجة كبيرة لخطر تناقص الكميات المتوافرة، وعدم تلبية الطلب على الاستيراد، وارتفاع الأسعار الدولية للأغذية.
- 27- واستنادًا إلى توقعات منظمة الأغذية والزراعة للموسم الحالي 2022/2021 (يوليو/تموز-يونيو/حزيران) والتي صدرت قبل اندلاع الحرب، وإلى وتيرة الصادرات المسجلة حتى فبراير/شباط، كان من المتوقع أن تصدر أوكرانيا حوالي 6 ملايين طن من القمح بين مارس/آذار ويونيو/حزيران 2022، فيما كان من المرتقب أن يقوم الاتحاد الروسي بشحن 8 ملايين طن من القمح خلال الفترة نفسها. ولكن إغلاق الموانئ في أوكرانيا، والاختلالات في سلاسل الإمدادات وترقب حدوث صعوبات في البيع في الاتحاد الروسي بسبب العقوبات المالية، تطرح تساؤلات حول ما إذا كانت هذه الصادرات قد تتحقق بالفعل. وفي مطلع شهر مارس/آذار، أعلنت أوكرانيا أيضًا أنها ستفرض شروطًا لمنح تراخيص تصدير سلع أساسية مختلفة، بما في ذلك القمح والذرة، ولو أنه من المرجح أن تطغى على تأثير هذا التدبير عوامل أخرى مقيّدة للتصدير مثل إغلاق الموانئ.
- 28- ومع أنه يمكن للتراجع المفاجئ والحاد في الشحنات من هذين البلدين أن يزيد الصادرات من مصادر بديلة مثل الاتحاد الأوروبي والهند، فمن المرجح أن تكون قدرة البلدان المصدرة الأخرى على التعويض بالكامل عن تراجع الشحنات من أوكرانيا والاتحاد الروسي، محدودة. وفي الواقع، فإن مخزونات القمح شحيحة بالفعل في كندا والولايات المتحدة الأمريكية بعد تناقص المحاصيل في الفترة 2022/2021.
- 29- ومن بين الموردين الآخرين، يرجح أن تبقى صادرات الأرجنتين خلال الموسم الحالي محدودة بفعل جهود الحكومة الرامية إلى كبح التضخم المحلي، فيما بلغت أستراليا الحد الأقصى لقدرتها اللوجستية على الشحن. وفي هذا السياق الذي يشهد تراجعًا كبيرًا في الكميات المتوافرة للتصدير العالمي وفي ظلّ الأسواق العالمية الضيقة، يمكن لبلدان أخرى أن تطبق تدابير (رسمية أو غير رسمية) لإبطاء وتيرة الصادرات أو تقييدها من أجل حماية الإمدادات المحلية و/أو التصدي للتضخم المحلي في الأسعار، على نحو ما أعلنته بلدان عديدة بالفعل منذ بداية الحرب.
- 30- وقد تكون الفجوات الناجمة عن ذلك في إمدادات البلدان المستوردة كبيرة بصورة خاصة بالنسبة إلى المشتريين في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ونظرًا إلى أهمية القمح كغذاء أساسي، قد تدفع هذه الفجوات بعض البلدان إلى زيادة الواردات الآن لتأمين الإمدادات خوفًا من تعمّر الأوضاع في أسواق القمح ومن استمرار ارتفاعها. ومن شأن ذلك أن يفرض ضغوطًا إضافية على الأسواق العالمية.
- 31- ومن بين البلدان المستوردة الرئيسية للقمح في العالم، تشتري جمهورية مصر العربية وتركيا وبنغلاديش وجمهورية إيران الإسلامية في المتوسط (2017/2016 - 2021/2020) 60 في المائة أو أكثر من وارداتها من القمح من أوكرانيا والاتحاد الروسي. واستنادًا إلى توقعات الاستيراد للفترة 2022/2021 والواردات الفعلية في النصف الأول من العام التسويقي، فإن حجم الواردات التي لم تسلّم بعد خلال النصف الثاني من الموسم التسويقي 2022/2021 إلى كل من جمهورية مصر العربية وتركيا وبنغلاديش وجمهورية إيران الإسلامية يبلغ حوالي 6.6 و4.0 و3.7 و1.7 ملايين طن على التوالي. ويعتمد كل من لبنان وتونس واليمن وليبيا وباكستان اعتمادًا شديدًا أيضًا على القمح القادم من أوكرانيا والاتحاد الروسي، إذ إنّ نصف مشتريات تلك البلدان من القمح تقريبًا (2017/2016 - 2021/2020) هي من هذه المصادر.

32- أمّا بالنسبة إلى الذرة، واستنادًا إلى توقعات منظمة الأغذية والزراعة قبل اندلاع الحرب وإلى بيانات التصدير المتاحة حتى فبراير/شباط، فإنه كان من المتوقع أن تصدّر أوكرانيا والاتحاد الروسي في ما تبقى من موسم 2022/2021 حوالي 14 مليون و2.5 ملايين طن من الذرة على التوالي. وكما هي الحال بالنسبة إلى تدفقات القمح، فمن غير المرجح أن تتحقق هذه الصادرات بالكامل أو في غالبيتها العظمى على الأقل. وفي حين أن صادرات الذرة من الاتحاد الروسي لا تستحوذ على نسبة كبيرة من التجارة العالمية في الذرة، كان من المتوقع أن تمثل صادرات الذرة من أوكرانيا في الفترة 2022/2021 نسبة 18 في المائة من التجارة العالمية بالحبوب الخشنة في هذه الفترة، الأمر الذي كان ليُجعل من أوكرانيا ثالث أكبر مصدر للذرة في العالم.

33- ويمكن أن تكون الفجوات في إمدادات الذرة إلى البلدان المستوردة، مهمة بصورة خاصة بالنسبة إلى الصين والاتحاد الأوروبي (وهما الوجهتان الرئيسيتان لصادرات الذرة من أوكرانيا لهذا الموسم حتى الآن)، وكذلك جمهورية مصر العربية وتركيا اللتين تشتريان حوالي ثلث وارداتهما من الذرة في المتوسط (2017/2016 - 2021/2020) من أوكرانيا. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة حجم الواردات التي لم تسلّم بعد في النصف الثاني من فترة 2022/2021 إلى كل من الصين والاتحاد الأوروبي وجمهورية مصر العربية وتركيا، بحوالي 11.5 و3.7 و4.6 و1.6 ملايين طن على التوالي.

34- وفي مطلع شهر أبريل/نيسان 2022، خفّضت المنظمة توقعاتها بالنسبة إلى التجارة العالمية بالحبوب في الفترة 2022/2021 بقيمة 14.6 ملايين طن منذ الشهر الماضي لتبلغ 469 مليون طن، ما يشير إلى انكماش بنسبة 2 في المائة عن المستوى المسجل في الفترة 2021/2020. ويعزى التعديل التخفيضي بدرجة كبيرة إلى تراجع التقديرات الخاصة بتصدير القمح والذرة من أوكرانيا والاتحاد الروسي وتراجع الاستيراد لدى بلدان عدة. وقد تم خفض تقديرات تصدير القمح للفترة 2022/2021 بمقدار 5.0 ملايين طن لأوكرانيا و3.5 ملايين طن للاتحاد الروسي استنادًا إلى إغلاق الموانئ في أوكرانيا والتحديات المالية وتحديات الشحن في الاتحاد الروسي. ويبدو أن التغيير في الطلب الناجم عن ذلك يزيد من شحنات القمح من الاتحاد الأوروبي والهند. وعلى نحو مماثل، خُفّضت التوقعات بشأن التجارة العالمية بالحبوب الخشنة بمقدار 10.4 ملايين طن هذا الشهر بسبب التعديلات التي خفّضت تقديرات صادرات الذرة بقدر 12.5 ملايين طن لأوكرانيا و2.0 مليون طن للاتحاد الروسي على التوالي. ونتيجة للتحويل في الطلب، من المتوقع حصول زيادة في الشحنات من الأرجنتين والهند والولايات المتحدة الأمريكية. ولكن بالنسبة إلى القمح والذرة، من المتوقع أن تعوّض الصادرات الإضافية بشكل جزئي فقط عن الخسارة في الشحنات من منطقة البحر الأسود.

35- وفي مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، يمثل الاتحاد الروسي أكبر ثالث مصدر للأسماك والمنتجات السمكية حسب القيمة في العالم. فقطاع مصايد الأسماك في الاتحاد الروسي موجه بشكل كبير إلى التصدير، حيث أن أكثر من نصف الإنتاج معدّ للأسواق الدولية. ويشكل سلطعون الثلج، وملك السلطعون، وقديّة ألاسكا وسمك القدّ الصادرات الأهم. أمّا أوكرانيا، فتمثل سوق استيراد بشكل أساسي للتجهيز والاستهلاك المحلي، وبخاصة لسمك السلمون والأنواع السطحية.

36- وبالنسبة إلى المنتجات الحرجية، فرض الاتحاد الأوروبي حظرًا على استيراد جميع أنواع الخشب والمواد الخشبية من بيلاروس (2 مارس/آذار 2022)، كما فرض حظرًا على استيراد المنتجات الخشبية من الاتحاد الروسي (5 أبريل/نيسان 2022). إضافةً إلى ذلك، وفي 9 مارس/آذار 2022، فرضت الحكومة الروسية حظرًا على تصدير الخشب المستدير الصناعي، ورقائق الخشب والألواح الخشبية المعدّة للولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والاتحاد الأوروبي، واليابان وبلدان أخرى. وعلاوةً على ذلك، يُرجّح أن توقف العقوبات المفروضة على التجارة مع الاتحاد الروسي، والصعوبات في العمليات

المالية، شحنات المنتجات الحرجية في العالم وأن تعيد توجيهها، بما يؤثر على التدفقات التجارية الدولية القائمة منذ أمدٍ بعيد للمنتجات الحرجية.

المخاطر المرتبطة بالأسعار

37- وفقًا لمؤشر أسعار الأغذية في المنظمة، شهدت أسعار الصادرات الدولية من المواد الغذائية الأساسية زياداتٍ شبه متواصلة منذ النصف الثاني من عام 2020، وبلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق بالقيم الإسمية والحقيقية على السواء¹ في مارس/آذار 2022، حيث ارتفعت بنسبة 33.6 في المائة مقارنةً بالعام الماضي. ومع أن أسعار جميع مجموعات السلع الأساسية المشمولة في مؤشر أسعار الأغذية في المنظمة² سجّلت أرباحًا منذ الجزء الأخير من عام 2020، كانت الأسواق العالمية للحبوب والزيوت النباتية، التي يؤدي فيها كلٌّ من أوكرانيا والاتحاد الروسي أدوارًا هامة، من بين الأسواق الأكثر تأثرًا بارتفاع الأسعار. وخلال عام 2021، ارتفعت الأسعار الدولية للقمح والشعير بنسبة 31 في المائة عن مستوياتها المقابلة في عام 2020، وذلك في ظلّ الطلب العالمي القوي وتقلص الكميات المتوافرة للتصدير بسبب حالات الانكماش في الإنتاج الناجمة عن ظروف الطقس في مختلف البلدان الرئيسية المصدّرة للقمح والشعير. وفي ما يتعلق بالقمح، انبثق دعمٌ إضافي من عدم اليقين المتعلق بتدابير التصدير التي وضعها مورّدون مختارون في محاولةٍ لاحتواء الضغوط التضخمية المحلية. أمّا في قطاعي زيوت بذور اللفت وزيوت بذور دوار الشمس، فقد كانت الزيادات السنوية في الأسعار التي سجّلت في عام 2021 محدود 65 و63 في المائة على التوالي. وكانت هذه الزيادات مدفوعةً بانخفاض الإمدادات العالمية لمدة طويلة والطلب القوي، حيث ورد هذا الطلب أيضًا من قطاع الديزل الأحيائي بالنسبة إلى زيوت اللفت.

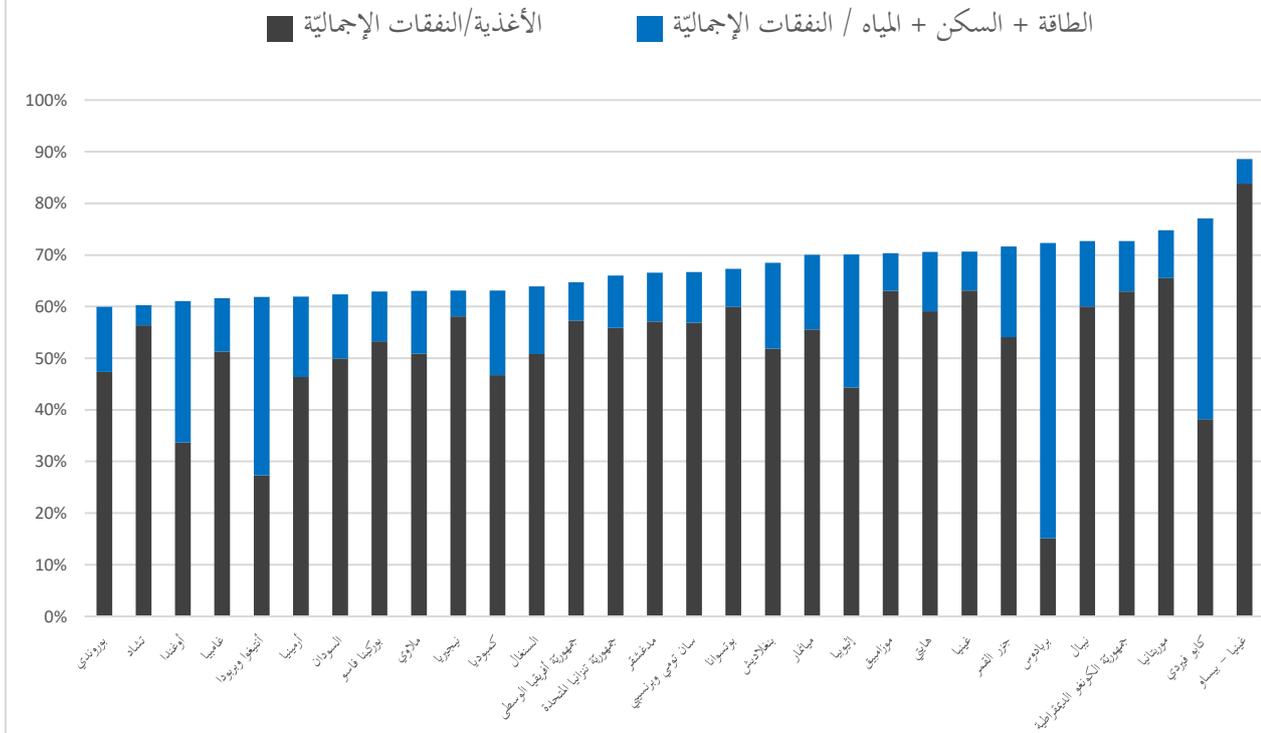
38- كذلك، ارتفعت الأسعار المرجعية الدولية للأسمدة طوال سنة 2021، حيث بلغت أسعار عديدة أعلى مستويات لها على الإطلاق. وسجّلت الزيادات الأهم في الأسمدة النيتروجينية. وارتفعت أسعار اليوريا، وهي أحد الأسمدة النيتروجينية الرئيسية، بمقدار ثلاثة أضعاف خلال الأشهر الاثني عشرة الأخيرة، فيما ارتفعت أسعار الأسمدة الفوسفورية بالتوازي خلال الفترة عينها، في حين بقيت أسمدة البوتاسيوم أقل تأثرًا. وعلى غرار أسعار السلع الأخرى، فإن التفاعل بين العرض والطلب هو الذي حدّد ديناميكيات أسعار هذه الأسمدة. ومن جهة الطلب، قامت أسعار الإنتاج الأعلى (للمحاصيل) المسجّلة في عام 2021 بتحفيز الكلفة الميسورة للأسمدة، الأمر الذي أثر على ارتفاع أسعار الأسمدة. أمّا من جهة العرض، فقد لوحظ أيضًا ارتفاع الأسعار وتقلّبها في مجال الطاقة، وبخاصة الغاز الطبيعي، الذي يؤدي دورًا محوريًا في إنتاج الأسمدة النيتروجينية، والذي شهدت أسعاره ارتفاعًا حادًا في عام 2021 بفعل مجموعة من الأسباب، بما في ذلك الاختلالات التي سببها أحوال الطقس في إنتاج الطاقة المتجددة والفحم. وقد انبثقت الضغوطات الإضافية لرفع أسعار الأسمدة عن الاختلالات في الإمدادات وارتفاع تكاليف النقل، إثر فرض قيود على التصدير وبفعل حدوث زيادات حادة في معدلات الشحن بشكل سائب وفي حاويات بسبب جائحة كوفيد-19.

¹ تشير الأسعار إلى الأسعار الحقيقية المعدّلة وفقًا لمؤشر قيمة وحدة المصنوعات.

² مجموعات السلع المشمولة بمؤشر أسعار الأغذية في المنظمة هي الحبوب، والزيوت النباتية، واللحوم، ومنتجات الألبان والسكر.

الشكل 4: أسعار الأغذية/ الطاقة المرتفعة لها آثار تراجمية على البلدان/ الأسر المعيشية الفقيرة

نصيب "النفقات الأساسية" للأسر المعيشية من النفقات الإجمالية، 2017



المصدر: البنك الدولي بالاستناد إلى بيانات برنامج المقارنة الدولي. متاح على:

<https://databank.worldbank.org/source/icp-2017> و <https://www.worldbank.org/en/programs/icp#5>

39- وشهد الأسبوع الثاني من مارس/آذار 2022 استرخاءً كبيراً في سوق الغاز الأوروبي، حيث انخفضت الأسعار الرئيسية للغاز الطبيعي بأكثر من 50 في المائة قياساً بأعلى مستوى لها خلال 10 أيام فقط. وقد سمح هذا باستقرار أسعار اليوريا، ومن المحتمل أن يُعيد هوامش التحسين الإيجابية لمنتجات الأسمدة من الماضي قداماً. وبناءً عليه، في حال بقيت أسعار الغاز، وهو المصدر الرئيسي للوقود المعد لإنتاج الأسمدة النيتروجينية، عند مستويات تبلغ أربعة أضعاف متوسطها الطويل الأجل، فإن هذا قد يجعل الاستثمار في إنتاج الطاقة، الذي لم يكن مرجحاً في الماضي، قابلاً للاستمرار من الناحية التجارية، على غرار منشآت التصنيع الهيدروليكي في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا قد يُخفف في نهاية المطاف الأسعار الدولية للأسمدة.

المخاطر اللوجستية

40- في أوكرانيا، ثمة مخاوف أيضاً من أن يؤدي الصراع إلى إلحاق أضرار بالبنية التحتية للنقل البري والموانئ البحرية، فضلاً عن البنية التحتية للتخزين والتجهيز. وهذه المخاوف مبررة بشكل خاص نظراً إلى محدودية البدائل، مثل النقل عبر السكك الحديدية للموانئ البحرية أو مرافق التجهيز الأصغر حجماً للمرافق العصرية المعدة لسحق البذور الزيتية،

للتعويض عن عدم تشغيلها. علاوةً على ذلك، جميع نقاط وموانئ إنزال الصيد الواقعة على طول البحر الأسود وبحر آزوف في الاتحاد الروسي مغلقة، وبالتالي يمكن اعتبار الصيد البحري متوقفاً.

41- وبصورة عامة أكثر، ثمة مخاوف أيضاً تتصل بارتفاع أقساط التأمين للسفن المتجهة إلى المراسي في منطقة البحر الأسود، خاصة وأنّها قد تفاقم التكاليف المرتفعة أصلاً للنقل البحري، فتزيد بقدر أكبر من الآثار على التكاليف النهائية التي يدفعها مستوردو الأغذية من مصادر دولية.

المخاطر المتصلة بالإنتاج

42- مع أن التوقعات الأولى المتعلقة بإنتاج محاصيل فصل الشتاء في الفترة 2023/2022 في كلا البلدين كانت مؤقتة، يؤدي احتدام وتيرة الحرب إلى عدم اليقين إزاء حصاد الحبوب الشتوية في أوكرانيا. وعلى وجه الخصوص، تسببت الحرب بنزوح السكان، وألحقت الضرر بالبنية التحتية المدنية وفرضت قيوداً على حركة الأشخاص والسلع، ما يحول دون إمكانية توجيه المزارعين إلى حقولهم، وحصاد محاصيلهم وتسويقها. وتُضاف إلى ذلك الاختلالات في الخدمات العامة الأساسية، مثل توفير المياه، والطاقة، والنقل، والأسواق والخدمات المصرفية.³

43- كذلك، يمكن أن تخفّض التعبئة الواسعة للاحتياطات العسكرية من عدد العاملين والعمال في القطاع الزراعي على امتداد سلاسل الإمدادات، رغم اتخاذ الخطوات في البلاد لضمان وجود عدد كافٍ من العاملين في العمليات الزراعية. ولهذا الغاية، وبدءاً من مطلع شهر مارس/آذار 2022، اعتمدت حكومة أوكرانيا سياساتٍ تتيح إمكانية تأجيل التجنيد خلال فترة التعبئة، بناءً على تقديم قائمة بالموظفين الأساسيين للسماح لهم بالعمل في الحقول خلال فصلي الربيع والصيف في الوقت المناسب.

44- ورغم ارتفاع أسعار الأسمدة، من المرجح أن يكون المزارعون الكبار والصناعيون قد أتمنوا سلفاً إمدادات الأسمدة الضرورية للأشهر القادمة. غير أن تعذّر الوصول إلى الحقول وعدم توقّر الوقود قد يمنعا المنتجين من استخدام الأسمدة. ويمكن أيضاً أن تُوجّه الأسمدة النيتروجينية (مثل اليوريا ونترات الأمونيوم) إلى استخداماتٍ أخرى، مثل صناعة المتفجرات. وحتى في حال تمكّن المزارعون من تخزين مبيدات الآفات ومواد حماية المحاصيل وغيرها من المدخلات، قد تحول الاختلالات في الأسواق دون شرائهم كمية كافية من الإمدادات أو قد تمنعهم من شرائها في المستقبل.

45- وفي أوكرانيا، مثّلت مناطق فينيتسيا، ودونيتسك، وزابورزيا، وكيروفوهراد، وميكولايف، وخيرسون، وخاركيف نصف إجمالي إنتاج القمح في عام 2020. وقد أنتجت مناطق فينيتسيا، وزيتومير، وكيف، وبولتافا، وسومي، وخمالنيتسكي، وشركاسي وشيرنيهيف نسبة 70 في المائة من إجمالي كمية الذرة التي تمّ حصادها، في حين أن مناطق شيرنيهيف، وخاركيف، وسومي، وميكولايف، ولوهانسك، وكيروفوهراد، وزابورزيا، ودينبرو وفينيتسيا أنتجت 60 في المائة من بذور دوّار الشمس.⁴

46- وعبر تداخل المناطق الزراعية الأكثر إنتاجية في أوكرانيا مع السيناريوهات الممكنة لاتساع الحرب على النطاق الإقليمي، توقعت المنظمة في مطلع شهر مارس/آذار إمكانية تعذّر حصاد 20 في المائة من المساحات المزروعة خلال فصل الشتاء نتيجة الدمار المباشر، وتقييد الوصول إلى الموارد الاقتصادية أو عدم توفرها. غير أن عمليات التقييم الأحدث

³ <https://www.care-international.org/news/press-releases/care-statement-war-escalation-in-ukraine>

⁴ ukrstat.gov.ua

الصادرة عن مصادر محلية تحدّد هذه الخسائر في المساحات بنسبة 28 في المائة، مع توقع أنه من أصل 7.6 ملايين هكتار مزروعة بالقمح الشتوي والراي والشعير، قد تكون 5.5 ملايين هكتار فقط منها متاحة للحصاد.⁵

47- كذلك توقعات المنظمة في ما يتعلق بغلال الحبوب الشتوية سلبية أيضاً، إذ تشير إلى تراجع الغلال الوطنية بنسبة 10 في المائة دون متوسط مستوياتها بفعل التأخر في استخدام الأسمدة أو عدم استخدامها وعدم القدرة على مكافحة الآفات والأمراض. ويُضاف هذا المستوى الأدنى في الغلال إلى التأخير المحتمل في الحصاد، وإلى الخسائر الأكبر في مرحلة ما بعد الحصاد التي قد تحصل بسبب نقص اليد العاملة أو غياب البنية التحتية اللازمة للتخزين.

48- أما بالنسبة إلى الأنشطة الزراعية المقبلة، فسوف يُزرع دوار الشمس والحبوب الربيعية، بما في ذلك الذرة، بدءاً من أبريل/نيسان، في حين لن يبدأ موسم زراعة بذور اللفت للفترة 2023/2022 قبل سبتمبر/أيلول 2022.

49- ولا تزال الصورة المستمدة من البيانات المتاحة ملتبسة بالنسبة إلى توقّر المدخلات لهذه المحاصيل في أوكرانيا. ووفقاً للتقديرات الصادرة عن وزارة الزراعة في أوكرانيا، قد يكون لدى 80 في المائة من المزارع الأوكرانية ما يكفي من مخزونات الأسمدة لحملة الزرع الربيعية، مع مراعاة الانخفاض المتوقع في المساحات المزروعة. أما بالنسبة إلى البذور، ومع أن الكميات المتوفرة (التي تضمّ البذور المحلية والمستوردة على السواء) قد تكون كافية لزراعة 70 في المائة من المساحات الزراعية المتوقعة، اعتُبر تسليمها المأمون للمزارعين تحدياً كبيراً.⁶

50- وفي حين أن تربية المواشي والدواجن، وإنتاج المحاصيل العالية القيمة، مثل الفاكهة والخضروات، قد تكون مقيّدة أيضاً في أوكرانيا، في ما يتعلق بالذرة وبذور دوار الشمس على السواء، أشارت التوقعات الصادرة عن المنظمة في مطلع مارس/آذار إلى أنه مقارنةً بعام 2021، قد تتم زراعة مساحة أقل بنسبة 30 في المائة في ربيع عام 2022، وأن الغلال ستراجع على الأرجح بنسبة 20 في المائة دون متوسط مستوياتها. كما أن التخفيضات المرتقبة في زراعة بذور دوار الشمس مرتبطة بدورها بعوامل متصلة بالبنية التحتية. و عوضاً عن إنتاج المحاصيل المعدّة للتصدير كزيت، ونظراً إلى خطر تدهور البنية التحتية للتصدير ومعامل السحق، قد يتمكن المزارعون - وبخاصة أولئك الذين يقومون بزراعة مساحات أصغر - من اختيار المحاصيل النباتية المتصلة على نحو مباشر بالأمن الغذائي المحلي، مثل البطاطا أو القمح الربيعي. إنمّا، وعلى غرار التوقعات بشأن القمح الشتوي، ترتقب المصادر المحلية في أوكرانيا حدوث تخفيضات أكبر حتى في هذه المحاصيل، بحيث تبلغ 40 في المائة للحبوب الربيعية و35 في المائة لبذور دوار الشمس.⁷ وفي هذه الأثناء، تشير توقعات وزارة السياسات الزراعية والأغذية في أوكرانيا إلى أن المزارعين الأوكرانيين سيزرعون 50 في المائة من المساحات الربيعية المقرّرة بكل تأكيد، في حين أن زراعة حوالي 20 في المائة من المساحة المقرّرة لا تزال غير مؤكدة، ومن المستبعد جداً أن تُزرع النسبة المتبقية من المساحات.⁹

51- وفي مجال مصايد الأسماك، يشارك الاتحاد الروسي في عدد من الهيئات الدولية والإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، ترمي إلى التعاون في تقييم حالة الأرصد السمكية وتحديد حصصها. ويمكن أن تؤثر الحرب والعقوبات المرتبطة بها بشكل سلبي على هذا التعاون العلمي، الذي لطالما أسفر في الماضي عن نتائج إيجابية لجهة الاستدامة وإلى آثار على مستوى التطور الفني.

⁵ <https://www.apk-inform.com/en/news/1525721>

⁶ <https://www.csis.org/events/agriculture-and-food-security-casualties-war-ukraine>

⁷ <https://www.apk-inform.com/en/news/1525721>

⁸ <https://www.apk-inform.com/en/news/1525713>

⁹ <https://www.apk-inform.com/en/news/1525769>

المخاطر الإيكولوجية

52- يستحوذ الاتحاد الروسي وأوكرانيا على أكثر من 20 في المائة من مساحات الغابات العالمية وعلى حوالي 16 في المائة من إجمالي مساحة الغابات المعتمدة. ومنذ أن أحكمت القوات الروسية سيطرتها على منطقة تشرنوبيل المحظورة، اندلع 31 حريقاً كبيراً على مساحة 10 287 هكتاراً، وفقاً لوزارة البيئة والموارد الطبيعية في أوكرانيا. ونظراً إلى تراكم كمية النويدات المشعة في الغابات وأراضي البور في المنطقة المحظورة خلال الفترة التي تلت كارثة عام 1986، فإن الحرائق في هذه المنطقة تنطوي على خطر كبير لجهة زيادة تلوث الهواء المشع.

53- كما أن أوكرانيا موطنٌ لـ35 في المائة من التنوع البيولوجي في أوروبا. وقد أثرت هذه الأزمة بالفعل على الغابات العالية القيمة للحفاظ، مثل بناء جدار في موقع ببالوفيزا المسجل على قائمة التراث الحرجي العالمي والواقع على الحدود بين بولندا وبيلاروس، بسبب تدفق طالي اللجوء.

54- ويبحث الاتحاد الروسي في إمكانية سنّ تشريعات لمكافحة الأزمة تسمح بالبناء من دون التسبب بآثار بيئية في الحدائق الطبيعية والمناطق المحمية، مثل بحيرة بايكال، وهي البحيرة الأقدم (25 مليون سنة) والأعمق (1 700 متر) في العالم، تعتمد عليها اليونسكو باعتبارها المثل الأبرز لنظام إيكولوجي للمياه العذبة، وبما في ذلك دلتا سلينغا (موقع رامسار 682).

55- كما أن الغابات الأصلية وأشجار الصنوبر الأسكتلندي الأقدم في بيلاروس وأوكرانيا تعاني من التلف التدريجي وما يرافقه من حالات تفشي خنافس اللحاء. وبسبب الحرب، فُرضت القيود على أنشطة رصد الآفات ومكافحتها، الأمر الذي زاد من مخاطر تفشي خنافس اللحاء بما قد يلحق الضرر بما يقارب 80 000 هكتار من غابات الصنوبر في أوكرانيا وعبر الحدود.

المخاطر المتصلة بالطاقة

56- يشكل الاتحاد الروسي جهة فاعلة رئيسية في أسواق الطاقة العالمية. وكون الزراعة تمثل قطاعاً يستخدم الطاقة بكثافة كبيرة، خاصة في المناطق المتقدمة، من المؤكد أنها ستتأثر بالزيادة الحادة في أسعار الطاقة التي رافقت الصراع القائم.

57- وتستوعب الزراعة كميات كبيرة من الطاقة بصورة مباشرة، من خلال استخدام الوقود والغاز والكهرباء، وبصورة غير مباشرة، من خلال استخدام المواد الكيميائية الزراعية مثل الأسمدة ومبيدات الآفات ومواد التشحيم.

58- وفي ظلّ ارتفاع أسعار الأسمدة وغيرها من المنتجات الكثيفة الاستخدام للطاقة نتيجة الصراع، من المتوقع أن تشهد أسعار المدخلات الإجمالية ارتفاعاً ملحوظاً. وسوف تنعكس الأسعار الأعلى لهذه المدخلات في ارتفاع تكاليف الإنتاج، وفي نهاية المطاف، في ارتفاع أسعار الأغذية. وقد تفضي أيضاً إلى انخفاض مستويات استخدام المدخلات وتراجع الغلال والحصاد في موسم 2023/2022، الأمر الذي يزيد على نحو أكبر من المخاطر على حالة الأمن الغذائي العالمي في السنوات المقبلة.

59- كما أن ارتفاع أسعار الطاقة يجعل المواد الأولية الزراعية (وبخاصة الذرة والسكر والبنور الزيتية/الزيوت النباتية) تنافسيةً لإنتاج الطاقة الأحيائية، ونظراً إلى الحجم الكبير لسوق الطاقة بالنسبة إلى سوق الأغذية، قد يؤدي هذا إلى رفع أسعار الأغذية وصولاً إلى ما يعادلها من أسعار الطاقة الخاصة بها.

المخاطر المتصلة بمعدل الصرف والدين والنمو

- 60- وصلت الهريفنا الأوكرانية إلى أدنى حد لها مقابل الدولار الأمريكي في مطلع مارس/آذار 2022، مع انعكاساتٍ محتملة على الزراعة في أوكرانيا، بما في ذلك تحفيز القدرة التنافسية لصادراتها والقيود على قدرتها على الاستيراد.
- 61- ومع أن نطاق الأضرار الناجمة عن الصراع التي تلحق بالقدرات والبنية التحتية الإنتاجية الأوكرانية يبقى غير واضح، من المتوقع أن تفضي هذه الأضرار إلى تكاليف مرتفعة جدًا لجهة التعافي وإعادة البناء.
- 62- وقد أدت أيضًا العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاتحاد الروسي إلى انخفاض كبير في قيمة الروبل الروسي. ومع أن هذا من شأنه أن يجعل الصادرات الروسية من السلع الزراعية أيسر كلفةً، فإن استمرار انخفاض قيمة الروبل قد يؤثر سلبًا على الاستثمارات وعلى آفاق نمو الإنتاجية في البلاد.
- 63- ومن المتوقع أيضًا أن يخلف تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض قيمة الروبل آثارًا خطيرة على بلدان آسيا الوسطى، من خلال تقلص تدفقات التحويلات النقدية، خاصة وأن هذه التحويلات تشكل جزءًا كبيرًا من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى العديد من هذه البلدان.
- 64- وقد تكون للصراع الحالي آثار غير مباشرة على الصعيد العالمي. ففي حين يبقى وقعه الكامل على الاقتصاد العالمي غير أكيد في هذه المرحلة، وسيتوقف على عوامل عديدة، من المتوقع أن تعاني البلدان والفئات السكانية الأضعف من تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع التضخم، في حين ما زال العالم يحاول التعافي من الانكماش الذي تسببت به جائحة كوفيد-19.
- 65- وتشكل الزراعة العمود الفقري لاقتصاديات العديد من البلدان النامية، حيث يعتمد معظمها على الدولار الأمريكي في احتياجاتها للاقتراض. وبالتالي، قد يؤدي استمرار ارتفاع الدولار الأمريكي مقابل عملات أخرى، وبصورة خاصة في سياق ارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى عواقب اقتصادية سلبية كبيرة بالنسبة إلى هذه البلدان، بما في ذلك لقطاعاتها الزراعية والغذائية.
- 66- وفي 19 أبريل/نيسان 2022، أصدر صندوق النقد الدولي توقعات الاقتصاد العالمي، حيث يرتقب تباطؤ النمو العالمي من نسبة تُقدَّر بنحو 6.1 في المائة عام 2021 إلى 3.6 في المائة في عامي 2022 و2023 بسبب الحرب. وهذا يمثل 0.8 و0.2 نقطة مئوية أقل في عامي 2022 و2023 على التوالي، عن المستوى المتوقع في يناير/كانون الثاني. ويتوقع صندوق النقد الدولي تراجعًا حادًا برقمين في الناتج المحلي الإجمالي الوطني في أوكرانيا، وانكماشًا كبيرًا في الاتحاد الروسي، إضافةً إلى آثار في أنحاء العالم كافة من خلال أسواق السلع الأساسية، والقنوات التجارية والمالية. وسيؤثر الانخفاض المحتمل لنمو الناتج المحلي الإجمالي في أنحاء عديدة من العالم على الطلب العالمي على المنتجات الزراعية والغذائية، مع ما يرافقه من عواقب سلبية على الأمن الغذائي العالمي والتغذية. كذلك، من المحتمل أن يخفّض النمو الأدنى للناتج المحلي الإجمالي توفر الأموال المخصصة للتنمية، وبخاصة في حال زيادة النفقات العسكرية.

رابعًا- التوصيات بشأن السياسات

- 67- يطرح الصراع في أوكرانيا شواغل كبيرة إزاء آثاره السلبية المحتملة على الأمن الغذائي، على المستويين المحلي والدولي. فعلى الصعيد المحلي، قد يقيد التصعيد مباشرة الإنتاج الزراعي في البلاد، ما قد يطيح بالقدرة الشرائية للسكان المحليين في حال اقترن بنشاط اقتصادي محدود وبارتفاع الأسعار. أمّا على الصعيد العالمي، ففي حال أفضى التصعيد

إلى انخفاض مفاجئ وممتد في الصادرات الغذائية في أي بلد، قد تمارس الحرب المزيد من الضغوطات على الأسعار الدولية للسلع الغذائية على حساب بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض بصورة خاصة. ويهدف تلافياً تحول هذه الظروف إلى واقع ملموس، قد يكون من المستحسن القيام بما يلي:

(أ) **إبقاء التجارة في الأغذية والأسمدة مفتوحة** من خلال منع الحرب من التأثير سلباً على أنشطة الإنتاج والتسويق في كلا البلدين، بهدف السماح لهما بتلبية احتياجات الإنتاج والاستهلاك المحلية، مع تلبية الطلبات العالمية في الوقت ذاته. ويهدف ضمان استمرار عمل سلاسل الإمدادات بشكل سليم، أو وجودها في موقع يسمح لها باستئناف عملها بسرعة، يجب أن تتضمن هذه الجهود خطواتٍ لحماية الأصول الإنتاجية، بما في ذلك المحاصيل الموجودة، والثروة الحيوانية، والمدخلات والآلات، من الضرر أو أي اختلال تسببه الحرب. ويجب أن يشمل هذا أيضاً البنية التحتية لتجهيز الأغذية، مثل مطاحن الحبوب ومرافق سحق البذور الزيتية، إضافةً إلى نظم التخزين والنقل والتوزيع المساعدة.

(ب) **إيجاد إمدادات غذائية جديدة وأكثر تنوعاً**. سيتعين على البلدان التي تعتمد بشكل مباشر على الواردات الغذائية من أوكرانيا والاتحاد الروسي استيعاب الصدمات والحفاظ على قدرتها على الصمود. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاعتماد على مصادر أخرى للتجارة الدولية، خاصة وأن البلدان التي تستورد الأغذية من شركاء تجاريين متعددين مختلفين أقل عرضةً للصدمات المحددة المصدر. ويمكن تحقيق ذلك أيضاً عبر الاعتماد على مخزونات الأغذية الموجودة وتعزيز تنوع الإنتاج المحلي لضمان الإمداد بالأغذية الضرورية للأنماط الغذائية الصحية.

(ج) **دعم المجموعات الضعيفة، بما في ذلك النازحين داخلياً**. تماشياً مع خطة الاستجابة السريعة التي وضعتها المنظمة لأوكرانيا، في الفترة بين مارس/آذار ومايو/أيار 2022،¹⁰ ينبغي أن تشمل هذه الجهود ما يلي:

(1) **دعم النازحين داخلياً واللاجئين والأشخاص المتأثرين بالحرب بصورة مباشرة**. كان نظام الحماية الاجتماعية في أوكرانيا يشمل، حتى بداية الحرب، 30 في المائة من السكان و77 في المائة من الشريحة الخمسية للأشد فقراً.¹¹ وأعلنت حكومة أوكرانيا أنه على الرغم من الاختلالات التي تسببت بها الأعمال القتالية الدائرة، سوف تستمر في توفير الحماية الاجتماعية (المنافع النقدية والإعانات) لسكانها، تماشياً مع المعلومات الواردة في النظام الموحد للمعلومات الاجتماعية. وسيتم إرسال الدفعات إلكترونياً إلى الحسابات المصرفية للمستفيدين.¹² إضافةً إلى ذلك، ضافر اتحاد نقابات العمال في أوكرانيا والاتحاد العام لنقابات المهن الحرة في أوكرانيا جهودهما لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، عبر توفير الأغذية والمأوى لهم. أما الفئات السكانية التي تحتاج إلى الدعم من خلال الحماية الاجتماعية، فهي أكبر من تلك التي يغطيها النظام الوطني، ومن الصعب الوصول إليها نظراً إلى المخاطر الأمنية وصعوبة التنقل - داخل الحدود الوطنية وخارجها. ويمكن توفير الاستجابة على صعيد الحماية الاجتماعية عبر النظام الوطني، وبالنسبة إلى الذين عبروا الحدود الدولية، من خلال نظم الحماية الاجتماعية في البلدان المضيفة.

¹⁰ <https://www.fao.org/3/cb8935en/cb8935en.pdf>

¹¹ أطلس مؤشرات الحماية الاجتماعية للقدرة على الصمود والعدالة. البنك الدولي. تم الاطلاع عليه في 9 مارس/آذار 2022. متاح على

<https://www.worldbank.org/en/data/datatopics/aspire>

¹² <https://www.msp.gov.ua/news/21511.html>

(2) دعم المجموعات الضعيفة. ينبغي على وجه التحديد اتخاذ خطوات من أجل: رصد النتائج على مستوى الأسعار والأمن الغذائي بالنسبة إلى المجموعات الضعيفة أصلاً قبل تفاقم الحرب، وكذلك المجموعات التي دُفعت إلى حلقة الجوع والفقر بفعل الأوضاع الاقتصادية المتردية الناجمة عن الحرب وما استتبعها من زيادة في الأسعار، في المناطق الحضرية والريفية على السواء. كذلك، القيام بتدخلات حسنة التوقيت وهادفة بشكل جيد في مجال الحماية الاجتماعية للتخفيف من الصعوبات التي تسببها الحرب للسكان المحليين المتضررين وتعزيز التعافي منها. وعند القيام بذلك، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للآثار التراجعية التي تخلفها الأسعار المرتفعة للأغذية والطاقة على الفقراء من المستهلكين (إذ أنهم ينفقون جزءاً كبيراً من دخلهم المتاح على هذه الضروريات)، خاصة وأنها قد تؤدي إلى انخفاض في كميات و/أو جودة الأغذية المستهلكة، بما يفضي بدوره إلى المزيد من الجوع وسوء التغذية أو إلى إنفاق مبالغ أقل من المال على ضروريات أخرى مثل الصحة والتعليم. كما أن الحد من هذه النفقات الهامة قد يضع المجموعات المحلية في دوامة تعميق وترسيخ انعدام الأمن الغذائي والفقر، مع ما يمكن أن يرافقها من آثار يصعب علاجها.

(د) **تلافي ردود الفعل السياساتية المخصصة.** يجب موازنة التدابير المتخذة في البلدان المتأثرة بالاختلالات المحتملة الناجمة عن الحرب بعناية مع آثارها الضارة المحتملة على الأسواق الدولية في الأجلين القصير والطويل. على سبيل المثال، في حين أن استخدام الإعانات للاستيراد و/أو استخدام القيود على الصادرات قد يساعد في تحسين التوافر في الأسواق المحلية في المدى القصير، فهي قد تُضاف حتمًا إلى الضغوطات الناتجة عن ارتفاع الأسعار على الأسواق الدولية وتفاقم الوضع على الصعيد العالمي. ويجب دومًا تلافي التدابير المخصصة في مجال السياسات.

(هـ) **احتواء انتشار حمى الخنازير الأفريقية من خلال:** (1) تحسين الأمن البيولوجي والممارسات الجيدة في تربية الحيوانات؛ (2) وضمان اتخاذ التدابير لتيسير الكشف المبكر عن المرض والإبلاغ عنه في الوقت المناسب واحتوائه بسرعة، خاصة وأن التأخير قد يؤدي إلى انتشار سريع للمرض؛ (3) وتنفيذ خطط المراقبة التي تدعم كشف حالات حمى الخنازير الأفريقية في الخنازير المستأنسة والبرية على السواء؛ (4) وتنفيذ أخذ العينات المستهدف للحيوانات بما يعزز احتمال الكشف عن الفيروس.

(و) **الإبقاء على آليات التعاون العلمي في مجال مصائد الأسماك ناشطة وشاملة لجميع الأطراف الضرورية.** تتسم آليات التعاون العلمي القائم لتقييم الأرصد السمكية واستدامة مصائد الأسماك في الإقليم، وعلى وجه الخصوص الآليات التي تتعلق بالأرصد المشتركة والبلدان المجاورة، بأهمية كبرى في تلافي الآثار الضارة على الأرصد السمكية التي قد تفضي إلى عواقب سلبية على الأمن الغذائي وتوليد الدخل. ويجب أيضًا تلافي التدابير السياساتية المخصصة التي تعلق المشاركة في المناقشات العلمية داخل هذه الآليات.

(ز) **تعزيز الشفافية في الأسواق والحوار.** تؤدي الشفافية في الأسواق العالمية دورًا رئيسيًا حين تكون أسواق السلع الزراعية في حالة عدم يقين وبحاجة إلى التكيف مع الصدمات التي تؤثر على العرض والطلب. فالمبادرات مثل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية والتابع لمجموعة العشرين، تسعى إلى زيادة هذه الشفافية من خلال توفير عمليات تقييم موضوعية وحسنة التوقيت ومحدثة للسوق تتيح اتخاذ القرارات المستنيرة. ويوفر هذا النظام أيضًا، من خلال منتدى الاستجابة السريعة التابع له، منصةً فريدة للحوار بشأن السياسات والتنسيق

بين الأعضاء (بما يشمل الاتحاد الروسي وأوكرانيا). فالحوار بشأن السياسات والتنسيق ضروريان للتقليل من الاختلالات، وضمان أن تواصل الأسواق الدولية عملها السليم وأن تندفق التجارة بكفاءة من أجل تلبية الطلب العالمي والحفاظ على الأمن الغذائي.

خامساً- اقتراحات المنظمة في مجال السياسات

68- إضافةً إلى خطة الاستجابة السريعة في أوكرانيا، أعدت المنظمة ستة اقتراحات ملموسة في مجال السياسات لمعالجة حالة الأمن الغذائي في العالم والمخاطر المرتبطة بالنزاع.

(أ) إقامة مرفق لتمويل الواردات الغذائية. لقد أعدت المنظمة اقتراحاً¹³ لتمويل الواردات الغذائية من أجل مساعدة البلدان الفقيرة المستوردة الصافية للأغذية في النفاذ إلى الأسواق الدولية للأغذية. وقد يقتصر المرفق على المستوردين الصافين للأغذية في فئة البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا حسب تصنيف البنك الدولي، ويوفّر لهم الاعتمادات لشراء الأغذية في الأسواق العالمية. وتلتزم البلدان المستفيدة بالاستثمار في إنتاجية الزراعة المستدامة، بما يحقّق بالتالي احتياجاتهم المستقبلية من الواردات الغذائية (عامل استقرار تلقائي). وقد تمّ بالفعل اختبار قدرة المرفق على مقاومة الضغوط. كما أن الآثار الذاتية - أو التشويهيّة - للأسعار في الأسواق العالمية لن تتخطى نسبة 15 إلى 20 في المائة كحدّ أقصى، حتى عند مستوى الاستخدام الأقصى الذي يبلغ 25.3 مليارات دولار أمريكي. غير أن المرفق قد يضمن الأمن الغذائي لما يصل إلى 15 مليون شخص،¹⁴ ويلغي بالتالي أي ضرورة بأن تحفّف الأسر المعيشية النفقات على سلع وخدمات أساسية أخرى، مثل الصحة والتعليم.

(ب) تعزيز الحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. لقد ولدت الأزمة الأوكرانية التي بدأت في 24 فبراير/شباط أزمة إنسانية غير مسبوقة، وكذلك زيادةً تلوح في الأفق في انعدام الأمن الغذائي، في البلدان القريبة من الحرب والبعيدة عنها. وسوف يتعيّن وضع استجابات في مجالي المساعدة الإنسانية والحماية الاجتماعية للتخفيف من الآثار السلبية لهذه التطورات على حالة الأمن الغذائي والتغذية للأوكرانيين المتضررين من الحرب، وللمجموعات الضعيفة من الناحية التغذوية في البلدان المستوردة للأغذية وبخاصة في شمال، وشرق وغرب أفريقيا، وفي غرب آسيا وآسيا الوسطى. ونظرًا إلى التشعبات العديدة للنزاع، حدّدت المنظمة ثلاث طرق رئيسية يمكن أن تعالج الحماية الاجتماعية من خلالها الأزمة الحالية وتوابعها. ويجب أن تكون كلّ هذه التدخلات مراعية للمسائل الجنسانية وأن تضمن أن يتمكن المسوّون والأشخاص ذوو الإعاقات من الحصول على المساعدة الملائمة. وهي تقضي بما يلي: (1) تعزيز القدرات في نظام الحماية الاجتماعية في أوكرانيا على الاستجابة إلى الأزمة، والمساعدة في إعادة بناء سبل العيش الريفية/الزراعية بعد الحرب؛ (2) وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية لدعم الدمج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والمجتمعات المضيفة الضعيفة في البلدان المضيفة، بالتنسيق مع

¹³ للحصول على مزيد من المواد المتعلقة بالمرفق لتمويل الواردات الغذائية، أنظر المذكرة القصيرة لصانعي القرارات، وهي متاحة على الموقع:

<https://www.fao.org/3/cb9444en/cb9444en.pdf>، وورقة معلومات أساسية فنية، المتاحة على الموقع:

<https://www.fao.org/3/cb9445en/cb9445en.pdf>

¹⁴ هذه التقديرات مستمدة من التقديرات الأولى للسعار وآثار نقص التغذية الناجمة عن صدمة في الإمدادات في حدود 25 مليار دولار أمريكي.

الجهات الفاعلة في القطاع الزراعي؛ (3) والاستجابة إلى الزيادات في أسعار الأغذية والأسمدة في البلدان المستوردة الصافية للأغذية وانخفاض التحويلات في آسيا الوسطى.

(ج) **تقييم احتياجات الاستثمار في إعادة البناء والتعافي الزراعي في أوكرانيا.** في حين أن الحرب في أوكرانيا جارية وأن نتيجتها غير واضحة، فإن حجم الضرر الذي طال قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي غير مسبوق بالفعل. وثمة ضرورة طارئة لوضع خطط لإعادة البناء وتأهيل القطاع الزراعي في أوكرانيا للتخفيف من آثار الحرب على الصعيدين المحلي والدولي. فالأضرار التي أسفرت عنها الحرب في بلاد ذات إنتاج زراعي وصادرات كبيرة بقدر ما هي عليه في أوكرانيا لا مثيل لها منذ الحرب العالمية الثانية. وتُقدَّر القيمة الإجمالية في المخزون الرأسمالي الزراعي في أوكرانيا (بما في ذلك قطاعات ما قبل الإنتاج وما بعده) بنحو 29 مليار دولار أمريكي. ويمكن تقدير الأضرار المحتملة المباشرة في الأصول الزراعية بشكل أولي بحدود 6.4 مليارات دولار أمريكي (وهذا يشمل الدمار اللاحق بالبنية التحتية للرّي، والتخزين، والآلات وغيرها من المعدات الزراعية، والبنية التحتية داخل الموانئ، والدفنات، ومحاصيل الحقول، والثروة الحيوانية ووحدات التجهيز). كما تُقدَّر الخسائر الاقتصادية الإضافية المتوقعة من الحرب في عام 2022 بحوالي 22 مليار دولار أمريكي. وسوف تتسم خطط إعادة البناء والاستثمار في الزراعة بأهمية حاسمة للتخفيف من حجم آثار الحرب على المستويين المحلي والعالمي. وستعمل المنظمة بشكل وثيق مع شركائها في الاستثمار والتمويل، مثل البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، اللذين تعهدا بالفعل بتقديم مبلغ 3 و2 مليار دولار أمريكي على التوالي، لتعافي أوكرانيا. لكن من الواضح أن احتياجات التعافي والاستثمار ستكون أعلى بكثير من هذه الالتزامات الأولية في قطاعي الزراعة والأغذية الزراعية وحدهما. وفي حين أنه من المبكر البحث في وضع خطط للاستثمار، وبالنظر إلى نطاق الحرب وآثارها على نظام غذائي معقد، كما هي الحال في أوكرانيا، من المرجح أن أي خطة تعافي ما بعد الحرب للقطاع الزراعي سوف تتضمن المكونات الرئيسية التالية: دعم الأسر المعيشية والمداخيل والأمن الغذائي في الأرياف؛ ودعم السيولة لدى المزارعين وحصولهم على التمويل؛ وإزالة الألغام؛ ودعم الإمداد بالمدخلات الهامة، والإنتاج الوطني للبدور وتربية الحيوانات؛ والتعويض عن الأصول المفقودة؛ ودعم النفاذ إلى أسواق التصدير.

(د) **معالجة صحة الحيوان.** لقد تسببت الحرب باختلالات في الخدمات العادية في مجال صحة الحيوان، والإشراف والمراقبة، الأمر الذي أفضى إلى الكشف المتأخر عن الأمراض الحيوانية الهامة والاستجابة لها. فالأعداد الكبيرة من الحيوانات المتروكة قد تساهم في انتقال الأمراض وتفشيها. وتتعلّق مخاطر الأمراض الأكبر بحمي الخنازير الأفريقية، وإنفلونزا الطيور الشديد الإضرار، وداء الكلب وداء البريميات والأمراض الحيوانية المنقولة بالأغذية (مثل الحمى المتموجة وعدوى بكتيريا السلمونيلا). وترمي المبادرة إلى التصدي لمخاطر انتشار الأمراض في أوكرانيا والدول المجاورة، الأمر الذي ينبغي إعادة تقييمه لتطبيق تدابير مكافحة متسقة ومستهدفة وقائمة على المخاطر. وتشمل الإجراءات الموصى بها تشكيل لجنة خبراء متعددة التخصصات للعمل على تقييم المخاطر ورصدها بالشراكة مع حكومة أوكرانيا، ووضع نظامٍ لجمع المعلومات عن المشاكل والقضايا المتصلة بالإنتاج الحيواني والصحة، وتعزيز الإبلاغ عن الأمراض والكشف عنها من خلال طرق المراقبة الملائمة، وتقييم مخاطر انتقال الأمراض وانتشارها في البلدان المجاورة، وتفعيل نظم الإنذار المبكر مع تطبيق نهج الصحة الواحدة، وتوفير اللقاحات ضد داء الكلب والمعدات ذات الصلة، وإطلاق حملة إبلاغ عن المخاطر تكون موجّهة لجميع أصحاب المصلحة والجمهور العام بشأن خطر ظهور وانتشار أمراض عابرة للحدود، بما في ذلك الأمراض الحيوانية المنشأ.

(هـ) تقييم انعدام الأمن الغذائي في الفترة 2023/2022 على المستويين الوطني والوطني الفرعي في 50 بلدًا معرّضًا لآثار الأزمة بين أوكرانيا والاتحاد الروسي. في حين أنه أصبح جليًا أن تداعيات الصراع الجاري قد تكون بعيدة المدى، ثمة حاجة ماسة إلى الأدلة لتقييم الآثار المحتملة على الأمن الغذائي. كما تتسم المعلومات المفصلة عن الحالة في مناطق جغرافية ومجموعات سكانية مختلفة على المستوى الوطني والفرعي بأهمية أساسية لتوجيه البلدان في اتخاذ إجراءات فعالة. ويهدف سدّ هذه الفجوة في المعلومات وتوجيه التدخلات، تقترح المنظمة برنامج عمل سوف يساهم في تقييم آثار الأزمة بين أوكرانيا والاتحاد الروسي على حصول الأشخاص المقيمين في بلدان معرّضة بشكل خاص إلى العواقب المحتملة للحرب على الأغذية. وقد يتمثل الهدف بتقييم انعدام الأمن الغذائي في الفترة 2023/2022 على المستويين الوطني والوطني الفرعي من خلال نظام مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في 50 بلدًا معرّضًا للأزمة. والهدف الإجمالي للبرنامج هو وضع وتعزيز الإحصاءات المتصلة بالأمن الغذائي لتوجيه أطر الرصد، ونظم التصنيف، ونظم الرصد والتقييم لتوجيه السياسات والتدخلات. ومن حيث الأنشطة، سيركز العمل على الجوانب التالية: (1) جمع البيانات؛ (2) وتحليل البيانات والدعم الفني؛ (3) ونشر النتائج وإبلاغها لتوجيه الإجراءات.

(و) استخدام خرائط التربة لتعزيز الاستخدام الكفؤ للأسمدة. هذا الاقتراح هو ردٌّ على التراجع المتوقع في استخدام الأسمدة، وعلى وجه الخصوص في البلدان الأفقر بفعل ارتفاع أسعار الأسمدة، وخاصة في ظل القيود على التصدير التي فرضها الاتحاد الروسي، وهو أوّل مصدر للنيتروجين، وثاني أكبر مورد للفوسفور وثالث أكبر مصدر لأسمدة البوتاسيوم في العالم. وبإمكان المزارعين أن يستخدموا الأسمدة بكفاءة أكبر للتصدي للزيادات السريعة في الأسعار. ولقد نجح المنتجون الإثيوبيون في استخدام خرائط التربة لتحديد الخليط الأفضل من أسمدة النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم لأراضيهم، فحفظوا استخدام الأسمدة فيما زادوا الغلال على النحو الأمثل. ويجب أن تعتمد جميع البلدان هذا النهج. كما أن المعلومات المفصلة عن ملامح التربة وتوزعها المكاني أساسية لتعزيز الزراعة المستدامة، مع توفير مدخلات دقيقة من حيث الكمية والمكان والزمان. وعلى وجه التحديد، الخصائص الدقيقة والمحدثة للتربة تسمح بإدارة الخصوبة على نحو أفضل وأكثر كفاءةً، بحيث تستفيد منها إنتاجية المحاصيل واستدامتها وتُحفظ في الوقت ذاته كمية الأسمدة المستخدمة. وتسعى المبادرة المقترحة إلى إقامة قاعدة بيانات وطنية تتمتع بالاكتمال الذاتي، وتتولى إدارتها الحكومة لتصبح سلعةً عامة يتم استخدامها في السياسات العامة، ومن جانب القطاع الخاص والمزارعين. والهدف هو نشر كتلة الأراضي الإجمالية في البلاد التي تتوفر بشأنها المعلومات الخاصة بالتربة. وهي ترمي أيضًا إلى توفير نظام معلومات دقيقة عن إدارة التربة، وتقديم المشورة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة لتعزيز الكفاءة وإنتاجية المحاصيل والغلال.